PNGO
شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية

ورقة حول:
واقع التعليم في قطاع غزة في ظل أزمة كورونا

إعداد: أ. رفعت صباح
مدير مركز إبداع المعلم

ستحاول هذه الورقة الإجابة عن تساؤل حول مدى تأثير أزمة كورونا على التعليم في قطاع غزة في ظل أزمات اقتصادية واجتماعية واقتصادية متلاحقة مر بها القطاع، بخاصة وأن حالة قطاع غزة فريدة من نوعها من حيث المظلومية غير المسبوقة في التاريخ، التي ألّمت بأهلها من ناحية، ومن ناحية أخرى قدرة أهلها العجيبة على الاستمرار في البقاء والحياة ومجابهة كل التحديات، بخاصة فيما يتعلق بالتعليم .

ومن جهة أخرى، تحاول الورقة تحليل دور المجتمع المدني في ظل الازمة الأخيرة ومدى انخراطه في عملية الاستجابة للأزمة: هل كان جزءاً من الحل؟ أم أن حركته كانت انعكاسا للأزمات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الموجودة أصلا؟

غزة في السياق العربي

مما لا يختلف عليه اثنان أن أزمة فيروس كورونا عمقّت حال غياب العدالة والمساواة للفئات الأكثر عرضه للتميز والإقصاء في الحصول على التعليم، فالأزمة جاءت في أوج تعمّق التساؤلات عن كيفية إنفاذ "الحق في التعليم" في مناطق تحت القصف كاليمن وليبيا وسورية والعراق، ومناطق محاصرة مثل قطاع غزة، ومجتمعات تعاني من جوع وفقر مدقع في الصومال والسودان وغيرها.

فهذه المناطق تعاني من أزمات حادة في البنية التحتية، وتعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية صعبة للغاية، والهدف الرابع من أهداف التنمية المستدامة الخاص بالتعليم حاله حال البنية التحتية في هذه المناطق اعتراه تدمير وهشاشة؛ جعلته غير قادر على مواجهة أي تحديّات، فكيف يكون الحال في ظل جائحة غير مسبوقة امتدادا؛ زمانا ومكانا، ومن حيث التبعات ليكون التعليم أبرز المتضررين منها، ففي تلك المناطق لم يكن الحديث عن الجاهزية، كما هي الحال في المناطق الأخرى، بل كان عن عدم جاهزية أصلا، فكيف إذا غدت المسؤولية مضاعفة؟!

الأوضاع التعليمية

هنا، قد يبدو الحديث عموميا، أو في غير السياق، لكن استحضار معطى واحد كفيل بكشف عيوب نخرت تاريخيا في جسد الأنظمة التعليمية في تلك المناطق؛ مناطق المعاناة حتى أحالتها إلى مناطق غير مؤهلة لاستيعاب حدث عابر فكيف إذا كان الحديث عن جائحة، وهنا أستحضر "التعلم عن بعد" كإستراتيجية بديلة عن التعليم الوجاهي، فهذه الاستراتيجية، التي لم تنجح في الوصول لكل الناس والمناطق، كشفت عيوب السياسات التعليمية.

الأزمة كشفت العورة

جاءت الأزمة لكشف العورات، وتؤكد الحاجة إلى التضامن والإيمان بالقيم، وأول العورات البادية للعيان، خلال الأزمة، السياسات والأنظمة التعليمية، وتحديدا تجاه الفئات الأقل حظاً مثل الأشخاص ذوي الإعاقة، والنساء، والفقراء، وتزامن هذا مع حقيقة أن التأثير في السياسات يحتاج مجتمعات ديمقراطية منفتحة تتقبل النقد والمساءلة، وهي للأسف ثقافة لا تزال غائبة، ما يعني أن مهمة إصلاح التعليم في المنطقة العربية تحتاج إلى حركة تربوية- اجتماعية، تتجاوز نمطية الاعتماد على منطق تنفيذ الأنشطة والمشاريع.

وبرهنت الأزمة أن للتعليم دوراً مهماً في حماية البشر وهو مفتاح التقدم والازدهار للبشريّة كله، بخاصة وأن ما يطرح من سيناريوات للتعامل مع الأزمة في حال طال أمدها يتطلب أشخاصا مؤهلين متعلمين.

أزمة التعليم في قطاع غزة

الوضع في قطاع غزة لا يزال هشّا، وسط تراكمات لعدد مرتفع من الضحايا، ووجود حالات عجز وحالات نفسية واجتماعية على المدى الطويل، وسط ارتفاع نسبة البطالة من 43 في المئة في عام 2018 إلى حوالي 47 في المئة في الربع الثاني من عام 2019.

وتركّزت البطالة بين الشباب بنسبة 64 في المئة، وبقاء حوالي 46 في المئة من السكان تحت خط الفقر البالغ 5.5 دولار أميركي، وتقديرات بأن 62 في المئة من الأسر تعاني من انعدام الأمن الغذائي في شكل حاد أو معتدل، وكلها وقائع مزرية تترافق مع أدلة على زيادة اللجوء إلى آليات التكيف السلبية والضارة من جانب الفئات الضعيفة؛ بخاصة الأطفال، وهو ما يعكسه ارتفاع معدلات التسرب من المدارس، وعمالة الأطفال والزواج المبكر، ومعاناة حوالي 270 ألف طفل من اضطرابات نفسية.

وعمّق تفاقم الحالة الاجتماعية والاقتصادية تأثير الظروف بسبب الحصار والصراع المتكرر في قطاع غزة عجز النظام التعليمي عن توفير التعليم المناسب لأكثر من نصف مليون طفل تأثر بتدهور الظروف المعيشية؛ ويتلقى معلموهم رواتب جزئية؛ وتفتقر مدارسهم الحكومية للميزانيات التشغيلية؛ ناهيك عن محدودية إمكانات الوصول للتعليم، بخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة؛ والوضع النفسي الذي يؤثر على غالبية الأطفال والمعلمين، وعمل عدد كبير من المدارس بنظام الفترتين أو الثلاث فترات أحيانا، وازدحام الصفوف.

وحول إمكان تطبيق التعليم الالكتروني في قطاع غزة، يُطرح السؤال: هل يتسق الازدحام مع القدرة على إدارة التعلم عن بعد؟ وهل تتوافر للطلبة الفقراء أجهزة؟ وهل يتناسب والمنطقة الأكثر ازدحاما، بل وأكثر انقطاعا للكهرباء في العالم؟.

تساؤلات لا تأتي بجديد لدى طرحها، فالجميع يعرف حال الحصار طويل الأمد، والحروب المتتالية، التي جعلت كثيراً من المباني المدرسية والبنية التحتية متهالكة، وكلها أثّرت في حياة الناس وفي طرائق تعاملهم.

غزة ليست مثل باقي المناطق في العالم، فهي لم تحظ بموازنات تتيح لها توفير متطلبات المنظومة التعليمية، ولم تُخصص أي موازنات للتعليم خلال الأزمة، والمرافق التعليمية مغلقة، والتحديات تزداد، وحوالي نصف مليون طالب بلا تعليم.

قد تكون هناك مبادرات هنا وهناك، لكن هل كان الطلبة والمعلمون مهيئين للتعامل مع هذه الحال؟ وهل تصلح آليات التعلم عن بعد في واقع معقد كواقع قطاع غزة؟ لا توجد إجابة قاطعة بنعم أو لا.

الجهوزية لمواجهة الأزمات

لم يكن الفلسطينيون في القطاع جاهزين للتعلم عن بعد ذهنياً ونفسياً، فكيف والمؤشرات، التي تعكسها أرقام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني تكشف استحالة الاقتصار على هذا الخيار، فأكثر من ثلث الأسر الفلسطينية لديها جهاز حاسوب، و65 في المئة منها لديها نفاذ إلى الإنترنت في المنزل، و80 في المئة من الأفراد يمتلكون مهارات أساسية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات.

لكن حتى في ظل هذه الإحصاءات، التي تؤكد استحالة تحقيق العدالة والإنصاف، لا يمكن القول إن هذه الإحصاءات تعكس واقع الحال في القطاع، ففي غزة، خلال ساعتين، يتوقف الإنترنت أكثر من 20 مرة، وحوالي ثلاث مرات تشويشاً.

الوضع في غزة بالغ التعقيد، وهناك حاجة إلى مواصلة تعلم الطلبة عن بعد في ظل تعطل تعليمهم بسبب إغلاق المرافق التعليمية، ووزارة التربية بحاجة إلى منصات للتعلم الإلكتروني، منصات نوعية بعيداً عن الاهتمام بالكيف على حساب الكم، وبمنأى عن وجود بوابتين تعليمتين جرّاء الانقسام.

والمطلوب وحدة موقف ووحدة شعور، ووحدة حال حتى بين منظمات المجتمع المدني لتوجه برامجها في اتجاه توفير مواد تعليمية منزلية لتوزيعها على العائلات، التي ليس لديها اتصال بالإنترنت في المناطق النائية في قطاع غزة، والأطفال بحاجة إلى تلقي رسائل توعية ودعم، ويبرز قرب امتحانات الثانوية العامة الحاجة إلى إمدادات كافية من مواد التنظيف وتطهير جميع المدارس قبيل ذهاب الطلبة إليها، والمعلمون والأطفال بحاجة إلى دعم نفسي واجتماعي من خلال أساليب مبتكرة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي والمكالمات الهاتفية.

إن الازمة الحالية تنبه إلى كثير من الأمور:

أولاً: إن تعزيز التضامن والوحدة على المستوى الوطني مهم لمساعدة القطاع في تجاوز اشكالاته.

ثانياً: ضرورة بلورة أدوات لتفعيل الوحدة بين مكونات المجتمع المدني في اطار حركة اجتماعية تربوية.

ثالثاً: مناعة المجتمع المدني من مناعة المجتمع عامة وجهوزية المجتمع من جهوزية مكوناته المدنية.

رابعاً: بالضرورة تطوير قدراتنا وتحديداً مؤسسات المجتمع المدني على الاستجابة.

خامساً: تعزيز وتطوير المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص اتجاه التعليم.

سادساً: بالضرورة عمل الحركة التربوية في قطاع غزة في تلاحم مع الكل الفلسطيني وبتواجد قوي على المستوى الإقليمي والدولي.

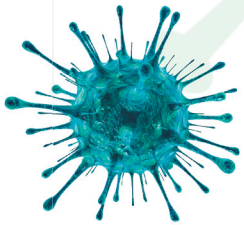

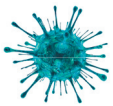

وفيما يخص العملية التعليمية تتطلب الضرورة:

١- إكساب المعلمين المناعة المعرفية والمهارات الضرورية للتعامل مع الطلبة وقت الأزمات.

٢- توفير الموازنات الكافية لتسيير العملية التعليمية.

٣- ضمان أن تأخذ السياسات التعليمية في الاعتبار المناطق والفئات المهمشة، بخاصة الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤- أن يتم الالتفات في شكل جدي لوضعية المرأة المعلمة، سواء من حيث السياسات التعليمية، أو الثقافة المجتمعية، التي تقلل من قدراتها.

٥- النظر بجدية في استراتيجيات التعلم عن بعد واستخدام التكنلوجيا ودمجها مع التعلم الوجاهي، وحاجات المدرسين والبنية التحية المساندة للعملية التعلمية.

هذا غيض من فيض، والمطلوب كثير، لكن وباء كورونا عمقّ أزمة موجودة أصلا، وباعدت بين الواقع والوقائع من جهة، والهدف الرابع من جهة أخرى، لتبقى المعاناة أبرز الحاضرين، أما أبرز المغيبين حتى اللحظة عن كل ما تم عرضه من خطط فهم ذوي الإعاقة، والخلاصة أن واقع الحال في قطاع غزة على هذا الصعيد ليس حالة بل مأساة.

على رغم قلة فرص التمويل المتاحة أمامها، مع إدراكها بأنها أمام مهمة تكاد تكون مستحيلة في مواجهة وباء عالمي، وبحاجة إلى جهوزية واستعداد من كل الجوانب، منظمات أهلية وحكومة ومواطنين.

ضمن مشروع "توجهات منظمات المجتمع المدني الفلسطينية لمواجهة التحديات المستقبلية"
الذي تنفذه شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية PNGO
بالشراكة مع: مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية FES

المعلومات والآراء الواردة في هذه الورقة لا تعكس بالضرورة الرأي الرسمي لشبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية ومؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية– فلسطين.